أوراق إستراتيجية

سيناريو أزمة الطاقة خلال حرب مع إيران

بقلم جايمس جاي كارافانو، ؛ ووليام و. بيتش ، آرييل كوهين، ليزا أ. كورتيس، ترايس ل. فورتش، آليسون أكوستا وجيمس فيليبس؛

تقرير مركز هيريتاج لتحليل المعلومات؛ 2007/7/25

أدار متخصصو مؤسسة هيريتاج، من كانون الأول 2006 وحتى آذار 2007، محاكاة على الحاسوب وتمريناً على لعبة لخطة إستراتيجية الهدف منها درس العواقب الإقتصادية والسياسية المرجحة لحالة فوضى وإنقطاع كبير في النفط في منطقة الخليج الفارسي. وإستخدم التدريب سيناريو واقعي، صنع نموذج لعلم إقتصاد الدولة الشامل (ماكرو إيكونوميك)، وفريق عالم، ذكي وواعٍ من خبراء الموضوع المطروح، من الحكومة، قطاع الأعمال، المجتمع الأكاديمي ومعاهد الأبحاث في الأماكن المحيطة بواشنطن.

وكان هذا المشروع عبارة عن تحقيق لإثبات مبدأ، عمل على دمج نموذج الحاسوب واللعبة(الخطة الإستراتيجية) للخروج بتصور حول الكيفية التي قد تؤثر فيها القرارات الأميركية خلال أوقات الأزمة على أسواق الطاقة العالمية وتكيّف الإقتصاد الأميركي مع حالات الإنقطاع الهامة والمفاجئة لإمدادات النفط. في هذا السيناريو، تجاوبت الولايات المتّحدة مع أزمة تسببت بها فجأة، ومن دون توقع، محاولة حصار إيرانية لمضيق هرمز.

بدأت اللعبة مع سلسلة من النتائج الإقتصادية المبنيّة على سيناريو حيث تبدأ إيران حصاراً لمضيق هرمز في كانون الثاني 2007. والفرضية كانت تقول بأنّ إيران قد تنجح في محاصرة المضيق بشكل كامل لحوالي أسبوع، لكن بعد ذلك ستستأنف بعض الناقلات النفطية نشاطها ببطء.

وضع الفريق الإقتصادي في مؤسسة هيريتاج، بدعم من محللين في "غلوبال إنسايت"، نموذجاً عن التأثيرات الإقتصادية المحتملة للحصار على أسعار النفط العالمية وعلى الإقتصاد الأميركي، ووجدوا أن ما سيحدث بظل أسوأ حالات السيناريو هو هذا:

- إنّ أسعار النفط الخام لـ West Texas Intermediate (WTI)، ستصل الى ذروتها في الربع الثالث من العام 2007 الى سعر 150 دولار للبرميل، بزيادة تبلغ 85 دولار للبرميل.
- سقوط الناتج المحلي القومي (التضخم– المعدل) الى أكثر من 161 مليار دولار في الربع الرابع من العام 2007.
- التوظيف الخاص غير الزراعي سينحدر الى أكثر من مليون وظيفة عمل بحلول منتصف عام 2008.
- المدخول الشخصي المخصص للإنفاق الحقيقي (المتبقي للشخص بعد حسم الضرائب) سيكون أدنى بأكثر من 260 مليار دولار بحلول الربع الرابع من العام 2007.

ومع هذه المجموعة من التكهنات الإقتصادية، إبتدع المشاركون باللعبة (الخطة الإستراتيجية) ردات فعل سياسية للتخفيف من حدة صدمة أسعار النفط والضرر الإقتصادي اللاحق، وأوصوا بعدد من التحركات السياسية، الموصوفة لاحقاً بهذا التقرير. وأدار الفرق الإقتصادي عمليات محاكاة إقتصادية جديدة مبنية على أساس ردات الفعل هذه، ووجدوا بأنّ:

- أسعار النفط الخام لـــ WTI ستصل الى ذروتها في الربع الأول من العام **2007**، بسعر **75** دولار للبرميل الواحد، أي بزيادة أقل من **12** دولار للبرميل.
- سيبقى الناتج المحلي القومي (GDP) الحقيقي على مستويات بالكاد تشكل أزمة خلال العام **2007**.
- التوظيف سيتوسع ويصل الى **109,000** وظيفة في العام **2007**.
- المدخول الشخصي المخصص للإنفاق الحقيقي سيزيد الى نسب لا تشكل أزمة خلال العام **2007**.

أما المشروع، فقد برهن عن عملية ومنطقية صنع نموذج للنتائج الإقتصادية لعملية صنع القرار أثناء أوقات الأزمة وردود الفعل خلال صدمة أسعار النفط بسبب تحريض حكومة أجنبية معادية. وفي نفس الوقت، تشدد اللعبة على مقدار العمل الضروري والمطلوب لإستكشاف توليفة المبادرات السياسية، العسكرية، الديبلوماسية والإقتصادية التي قد تؤثر على مسار أزمة طاقة عالمية. وتخطط مؤسسة هيريتاج لتوسيع وتصفية وسائل المحاكاة والنماذج الموجودة لديها لتقييم ردات فعل دولية، نتائج بيئية، وردود فعل القطاع العام والخاص تجاه تحديات سياسية خارجية أخرى.

وتعرض نتائج هذه اللعبة الى أنّ رداً رسمياً تجاه أزمة فعلية مبنية على أساس حصار إيراني للمضيق قد تكون فعالة. أما الخبراء الذين لعبوا أدوار مسؤولي الحكومة الأميركية، فقد آثروا إختيار الإستخدام المركز، لكن المقيد، للقوة العسكرية الموجهة نحو أهداف تشكل مصالح وطنية حيوية واضحة، ذات صلة، متوفرة ويمكن النيل منها. وقد برهن هذا الإستخدام للقوة على التصميم الأميركي على دعم وحفظ الملاحة في مضيق هرمز. وفعل الرد الأميركي فعله كثيراً بتهدئة الأسواق العالمية وطمأنة المستهلكين الأميركيين.

بالإضافة الى ذلك، إختار الخبراء تناول مقاربة بسيطة ومجردة للتدخل في الأسواق المحلية الأميركية، إذ ركزوا أولاً على تحرير سياسات الطاقة المحلية والتراجع عن سياسة القيود المتبعة. كما ناضلوا أيضاً لإقتراح تغييرات سياسية تقلل، الى أدنى حد ممكن، المخاوف بشأن حصول نقص يتجاوز الأزمة الآنية. وفي هذا التدريب، حسنت هذه التوليفة من الرد العسكري المصمم، لكن المحدود، ومن إنخفاض التدخل الحكومي، إلى أدنى حد، من النتائج الإقتصادية للأزمة.

لماذا القلق؟

في حين يتزايد الطلب على الطاقة– خاصة في الصين، الهند، ودولاً نامية أخرى– تتصاعد المنافسة حول إمكانية الوصول الى النفط. أما الخليج، فقد بدأ يصبح عنق الزجاجة الأهم، ما يجعل حرية الملاحة عبر المضيق مصلحة أميركية وعالمية حيوية وأساسية.

وعلى كل حال، فإنّ للولايات المتّحدة سجل سيء في التجاوب مع أزمات الطاقة الحقيقية. وأكثر الحوادث لفتاً للإنتباه في التاريخ الحديث كانت صدمتَيْ النفط الكبيرتين اللتين أشعل شرارتهما الحظر النفطي العربي في العام **1973–1974** والثورة الإيرانية في العام

1978–1979. فهذان الحادثان قادا الى نقص بالوقود، صفوف طويلة للحصول على الغاز،حصص تموين البنزين، نسبة تضخم مرتفعة، والأضرار ذات الصلة بالطاقة التي لحقت بكامل الإقتصاد. فأزمة طاقة السبعينات تعتبر إحدى أسوأ الذكريات في تلك الحقبة.

ومع ذلك، وبرغم الإضطراب والهيجان العالمي الخطير خلال السبعينات، لم تكن علل وأمراض الطاقة الأميركية نتيجة لهذه القوى والعوامل الخارجية بالكامل. إذ فاقم صناع السياسة في واشنطن، عند كل تحول تقريباً، من تحديات وضع الطاقة، الموجودة أساساً، بأخطاء سياساتهم الفادحة. إذ أعاقت الأنظمة الإقتصادية والبنية الحكومية الناشئة حديثاً، والوكالات المنفذة له، إمدادات الطاقة المحلية الى حد كبير، وحدّت من قدرة القطاع الخاص على التجاوب مع الأحداث.

وفي إستعادة للماضي، نرى أنّ الحكومة الأميركية قد تسببت، على الأرجح، بالضرر كما فعل أي كيان خارجي، هذا على الأقل. إذ أن مقداراً كبيراً من أزمة الطاقة كان سببه ذاتياً بسبب القرارات المصنوعة في واشنطن، ويجب أن تكون أخطاء السبعينات تحذيراً في الوقت الذي تواجه فيه أميركا، مرة أخرى، تحديات طاقة مشابهة.

ويميل قادة أميركا للتصرف بحسم في أوقات الأزمة– القيام "بشيء". وعلى كل حال، تعتبر دروس السبيعنات واضحة: القرارات السيئة تجعل الأمور أسوأ بكثير. وبذلك، فإنّ تطوير وسائل لتقييم ميزات القرارات وإستكشاف الخيارات وعواقب الإختيارات المحتملة قبل حدوث الأزمة تعتبر مسألة شديدة الأهمية لصناعة السياسة في هذا القرن الغامض والملتبس.

وبالواقع، إنّ التفكير الجاد بخصوص عملية صنع القرار السياسي خلال أزمة طاقة هو بالفعل أكبر الآن مما كان عليه في السابق. فأسواق الطاقة العالمية لم تكن مندمجة أو تنافسية أكثر مما هي عليه الآن. ولن تؤثر القرارات الأميركية أثناء أزمة ما فقط على كل مستهلك أميركي، وإنما ستؤثر على الإقتصاد في كل العالم. وبدورها، ستؤثر إمدادات الطاقة العالمية على الأسواق العالمية، وبالتالي، على قدرة أميركا في المجال التجاري مع بقية العالم. وبذلك، يعتبر وجود مهارات وكفاءات قليلة أكثر أهمية من القرارات الصحيحة خلال أزمة طاقة. كما أنّ الوسائل المطلوبة لتقييم هذه القرارات المحتملة تعتبر أكثر أهمية بكثير من السابق، على الإطلاق.

التنظيم إستعداداً لأزمة

كان هذا التمرين للحصول على معلومات حول كيفية رد الولايات المتّحدة على أزمة طاقة ناشئة عن محاولة حصار للتدفق النفطي الآتي من الخليج الفارسي. وتظهر من هذه المعلومات رؤىً حكيمة للقرارات السياسية التي يجب، أو لا يجب، إتخاذها خلال أزمة الطاقة. بالإضافة الى ذلك، أثبت التدريب صلاحية النموذج الإقتصادي المستخدم لمحاكاة ردات فعل السوق تجاه القرارات السياسية المصنوعة خلال أزمة طاقة.

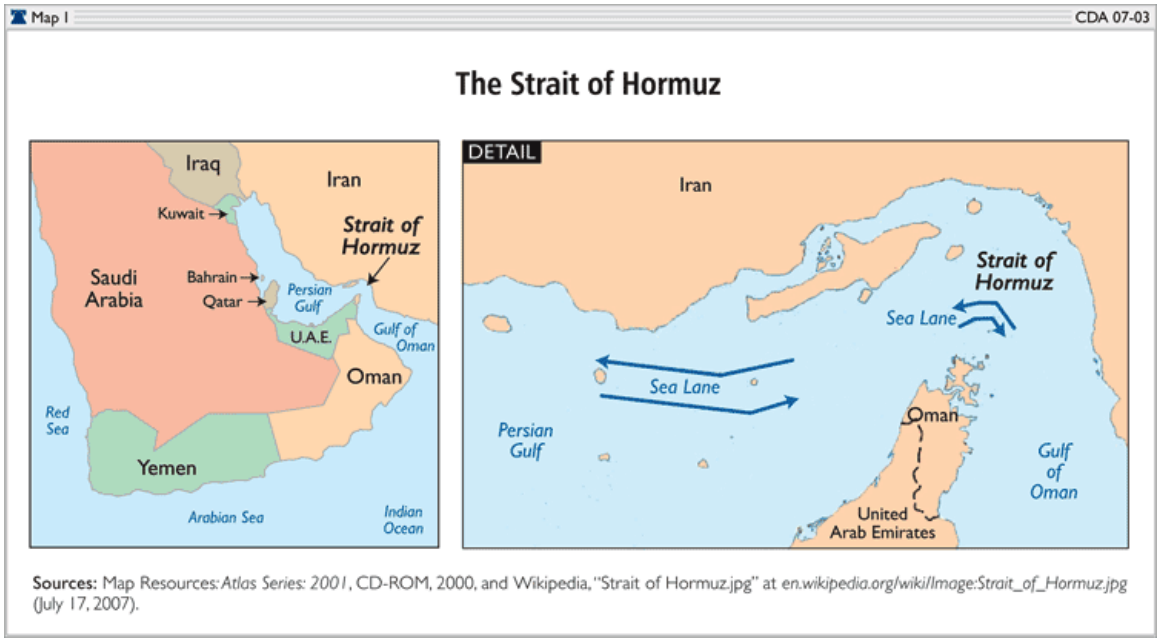

وطور خبراء مؤسسة هيريتاج، بقيادة آرييل كوهين وجايمس فيليب، سيناريو مستخدم في عملية المحاكاة. فالأزمة كانت مصممة لأن تكون صحيحة ومعقولة ظاهرياً، وذلك لتصنع نتائج واقعية قدر الإمكان لمنع اللاعبين من "محاربة السيناريو". أما المشاركون في اللعبة، فقد تم تقديمهم مع "الحقائق" التالية بصفتها عوامل تحدد مدى التغيرات:

اليوم الأول: بعد شهر من النقاش (الذي يعطي الأسواق وقتاً لتحديد العمل في أسعار النفط)، يفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات هامة على إيران على خلفية برنامجها النووي المشبوه.

اليوم الثاني: تنسحب إيران من معاهدة الحد من الإنتشار وتختبر سلاحاً نووياً.

اليوم الثالث: تقصف الولايات المتحدة مواقع نووية إيرانية، قواعد جوية، أهداف دفاعية جوية، لكنها توفر البنية التحتية النفطية لإيران للتقليل من فوضى سوق النفط العالمي، الى أدنى حد.

اليوم الرابع: تعلن إيران بأنها ستمنع صادراتها النفطية الى أي بلد لا يدين العمل الأميركي، لكنها ستستمر بإنتاج النفط على نفس المستوى. أما معظم الدول التي ترفض إدانة العمل الأميركي، فهي إما دولاً مصدرة للنفط (مثل بريطانيا وكندا) أو انها لا تستورد النفط الإيراني بكل الأحوال.

اليوم الخامس: تبدأ الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في العراق حركة تمرد، تهاجم قوات التحالف، وتوقف العمل بالإنتاج النفطي العراقي في حقول النفط الجنوبية من العراق. وهذا يؤدي الى إنخفاض يلامس الـ **60** بالمئة من صادرات النفط العراقية للسوق العالمي، وذلك لمدة غير محددة.

ويعلن الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز حظراً نفطياً ضد الولايات المتّحدة، دعماً لإيران. وتدين معظم الدول الأعضاء في منظمة الأوبك "الهجوم" الأميركي، ولكنها تتجاهل دعوة إيران لفرض حظر نفطي. كما تفرض السودان وليبيا حظراً على الصادرات النفطية للولايات المتّحدة، لكن ليس لذلك تاثير كبير، لأنّ الواردات النفطية الأميركية من هذين البلدين ضئيلة جداً. تدين الصين، اليابان والإتحاد الأوروبي الولايات المتّحدة وتتملص من التهديدات النفطية الإيرانية. أما روسيا، فتدين الولايات المتّحدة وتستمر بإنتاج النفط لسعتها القصوى، وذلك لإستغلال أسعار النفط المرتفعة.

اليوم السادس: إغراق حاملة نفط بلغم في قناة الشحن في مضيق هرمز. يُعتقد بأنّ إيران هي المسؤولة عن ذلك، لكنها لا تدعي المسؤولية عن ذلك. وتعتقد الإستخبارات الأميركية بأنّ اللغم طرحه في المضيق رجال الحرس الثوري الإيراني بثياب مدنية يعملون على قوارب صيد أو غواصة **Kilo- Class** إيرانية. وتعلن العربية السعودية بأنها ستحول أكبر قدر ممكن من النفط الى مرافئ البحر الأحمر من خلال أنابيب نفط آمنة.

خسائر النفط

بناءً على هذا السيناريو، قدّر محللو مؤسسة هيريتاج الخسائر في شحن النفط خارج الخليج الفارسي وتأثيراتها على أسعار النفط العالمية، وأصبحت هذه التقديرات أيضاً عاملاً مركزياً للعبة يحدد مدى التغيرات. وقُدّم للمشاركين مستويين من الذروة في أسعار النفط مرتبطين بإنقطاع قصير بإمدادات النفط و بإنقطاع مطوّل أكثر.

سيناريو رقم (1): السيناريو المعتدل هو خسارة **2,5** مليون برميل يومياً. هذه الكمية غير كافية لإطلاق آليات الطوارئ لوكالة الطاقة الدولية. لقد إنخفض الطلب لكن ليس بشكل كافٍ لجعل الأسعار أعلى بكثير مما كانت عليه صيف **2006**. فمع ما هي مزودة به، تقوم الولايات المتّحدة الأميركية بإتخاذ القرارات المناسبة. إذ يُنتفع من الإحتياط النفطي الإستراتيجي بنسبة **15** بالمئة من مجموع الإنخفاض بالإمدادات.

سيناريو رقم (2): في أسوأ سيناريو، تسقط عمليات شحن النفط الى حوالي **6** ملايين برميل يومياً أو أكثر، وتنقطع الإمدادات بشكل هام في الربعين الأولين من العام **2007**. وهذا الأمر كافٍ لإطلاق آليات الطوارئ لدى وكالة الطاقة الدولية التي تبدأ عند خسارة **7** بالمئة بالنسبة لأعضاء الوكالة بالإجمال أو بالنسبة للعضو بمفرده. إذ دمجت وكالة الطاقة الدولية (**IEA**) سياسة طاقة تدعو لإقتطاع **7** بالمئة عند الطلب عندما يتم إطلاق هذه السياسة، إلا أنّ المحللين في "غلوبال إنسايت"، الذين ساعدوا باحثو مؤسسة هيريتاج في وضع تقديرات التأثيرات الإقتصادية لإنقطاع النفط، إفترضوا بأنّ الإقتطاعات كانت أقل من ذلك. فإذا ما إقتطُع قسم كبير جداً للطلب، وتم تحرير الإحتياط النفطي الإستراتيجي (**SPR**)، فليس هناك من مشاكل حقيقية مع الإمدادات وإرتفاع المخزونات كثيراً جداً، كما ليس هناك من تبرير لأسعار مرتفعة. إذ يتم الإنتفاع من الإحتياط النفطي الإستراتيجي (**SPR**) وإستخدامه كما هو الحال في السيناريو المعتدل.

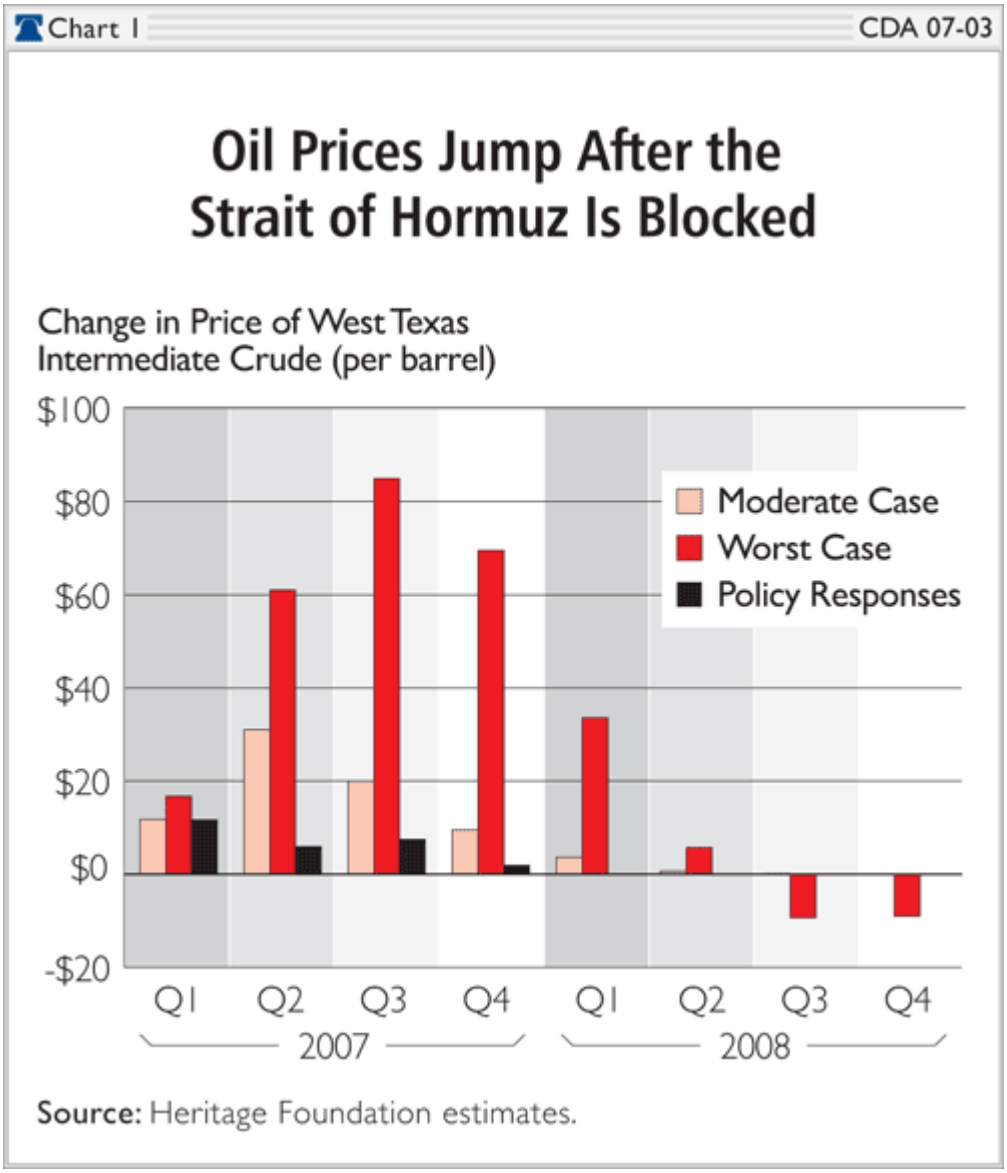

وقد سهّل خبراء مؤسسة هيريتاج اللعبة الفعلية، أيضاً. فاللعبة بدأت ببيان موجز حول السيناريو، يتضمن الإطلاق الذي يقطع الإنتاج النفطي وردات فعل لاعبي العالم الأساسيين. ومن ثم إنقسمت المجموعة الى 3 فرق: صناع السياسة (مجلس الأمن الدولي)، الوكالات الحكومية التي تنفذ السياسية (الوكالات الفيدرالية)، والقطاع الصناعي الذي يلبي الحاجات التقنية للسياسة التنفيذية (للصناعة). أما الفرق، فقد تألفت من خبراء في السياسة الخارجية، بمن فيهم خبراء إقليميون؛ خبراء من وزارة الخارجية، الأمن، الطاقة والدفاع؛ وكذلك أعضاء من مجلس النواب. وقام صناع السياسة بتوجيه السياسة؛ أما المكاتب الفيدرالية وأعضاء القطاع الصناعي، فقد حددوا الطريقة الأفضل لتنفيذ وتلبية حاجات السياسة التقنية.

وعادت الفرق الى الإجتماع رسمياً مرة أخرى بعد التمرين لإعداد تقرير ما بعد العمل، هدفه تحديد الدروس المستمدة من اللعبة. وتضمنت الدروس دراسة الطرق المطلوبة لتحسين المناهج والأساليب وإدارة اللعبة، بالإضافة الى الرؤى المتعلقة بسياسة الطاقة الوطنية. وكانت ردود فعل محاكاة سوق الطاقة إزاء الأزمة والقرارات السياسية مبنية على أساس نموذج علم الإقتصاد الشامل (ماكرو إيكونوميك) الأميركي (أنظر الملحق لـــ "غلوبال إنسايت" للأمد القصير، وقد أُديرت عمليات محاكاة الطاقة لإصدار نتائج معلوماتية بثلاث خطوات

مفصلة في الملحق "ب"). كما تمت إدارة السيناريوهين لرؤية التأثيرات المختلفة على السوق، ومن ثم مقارنة هذه السيناريوهات بعد ذلك مع سيناريو ثالث فسّرت التوصيات السياسية الصادرة عن اللاعبين.

ويُظهر المخطط رقم "1" التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام في السيناريوهات. ففي السيناريوهين، المعتدل والأسوأ، إزدادت الأسعار بشكل بارز وهام، إلا أنّ السيناريو الأسوأ يصور بدقة الخطوط الكبرى للتحدي السياسي. وكإجراء حكيم، قرر المشاركون بسرعة الإنكباب على النتيجة السوأ، حيث يكون النفط الخام قد إرتفع الى 150 دولاراً للبرميل بحلول الربع الثالث من العام 2007، بالمقارنة مع 65 دولار للبرميل لو لم تحدث أزمة.

وقد تسببت هذه القفزة الهامة بأسعار النفط الخام برد فعل إقتصادي أساسي وحقيقي. فعلى سبيل المثال، هبط الناتج القومي المحلي (GDP) الى أكثر من 150 مليار دولار في الربع الرابع من العام 2007 والربع الأول من العام 2008 (أنظر المخطط رقم "2"). بالواقع، تكهنت المحاكاة بأنّ أزمة الربعين يمكنها أن تخفض الناتج القومي المحلي لمدة 10 أرباع، أو عامين ونصف العام.

هذا الهبوط في الناتج القومي المحلي الحقيقي منعكس بالتخفيضات في القطاع الخاص غير الزراعي وفي المدخول القابل للإنفاق الحقيقي (أنظر الى مخطط "3" ومخطط "4"). وتنبأت المحاكاة بأنّ السيناريو الأسوأ سينتهي بعدد أقل من الوظائف يبلغ مليون وظيفة بعد عام من إغلاق المضيق (مضيق هرمز). فالتغيرات في التوظيف والعمالة تفتر، بشكل شائع، من جراء الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد، وذاك الفتور ظاهر في التكهنات. فإذا أنتج حصار إيران للمضيق زيادة تبلغ 85 دولار للبرميل في أسعار النفط الخام، فإنّ مجال التوظيف لن يسترد عافيته لثلاث سنوات تقريباً.

بالإضافة الى ذلك، سيكون لدى أسر البيوت نمو أبطأ بالمدخول. فالإنحدار الإقتصادي بسبب النفط سيخفض المدخول الشخصي القابل للإنفاق بحوالي 260 مليار دولار بحلول الربع الرابع للعام 2007، وسيكون معدل المدخول القابل للإنفاق أدنى بمليار دولار تقريباً خلال العام 2008، ولن يسترد عافيته حتى الربع الأول من العام 2010.

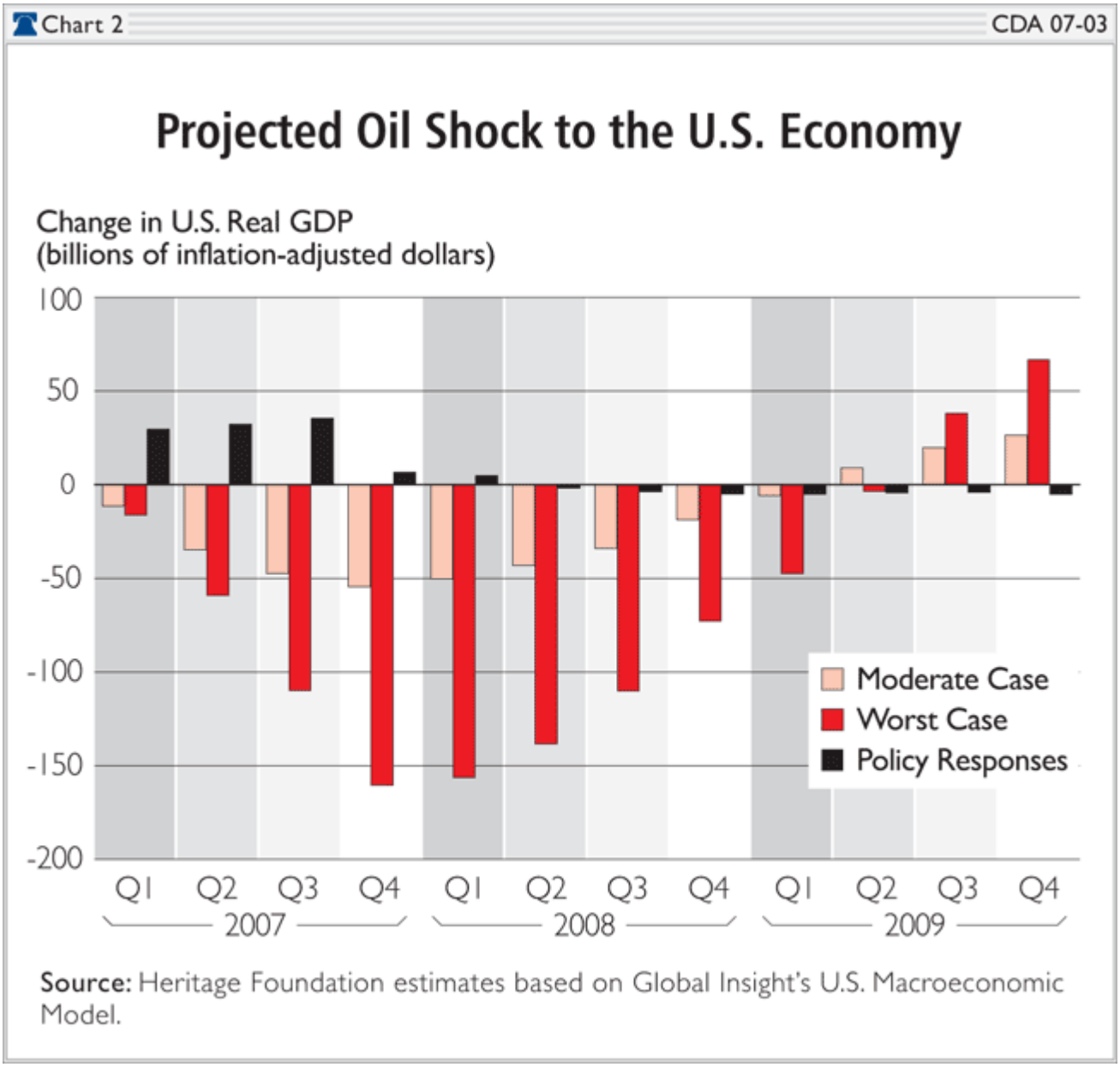

ردود الفعل على الأزمة

وقد إفترض مديرو اللعبة في التمرين، بأنّ الأزمة بدأت في **1** كانون الثاني **2007**، وحمّلوا اللاعبين مهمة العثور على ردود فعل سياسية عملانية تجاه الأزمة التي سيكون لديها، على الأرجح، تأثيراً مخفضاً لأسعار النفط التي بلغت ذروتها والتخفيف من الأضرار الإقتصادية التي سينتج عنها توقف العمل والتبطل على الأرجح. وفي نهاية اللعبة، أوصى المشاركون بأن:

- ***تنشر الولايات المتّحدة وحلفائها قوات عسكرية هامة لحماية حرية الملاحة في مضيق هرمز.*** إفترض المشاركون بأنّ الرد العسكري سيكون مكثفاً، سريعاً وفعالاً. كما إفترضوا، زيادة على ذلك، بأنّ الرد العسكري الأميركي والقوات المتحالفة سيقلل

من قدرة إيران على إعاقة مرور الناقلات النفطية بنسبة 50 بالمئة بحلول 31 كانون الثاني، و75 بالمئة بحلول 31 آذار، و100 بالمئة بحلول تشرين الأول 2007.

- ***توظف الحكومة الأميركية الإحتياط النفطي الإستراتيجي (SPR) بحسب القوانين الموضوعة في المعاهدات الدولية.*** إفترض المشاركون بأنّ كل بلد لديه قوائم جرد للمخزونات الإحتياطية النفطية الإستراتيجية (SPR) سيتجاوب وفق هذه القوانين، بدءاً من 1 كانون الثاني 2007 (الإستجابة الكاملة بالتقاسم، أما الإستجابة بخصوص التخفيض، فأمر غير مرجح بشدة. إذ إفترضت "غلوبال إنسايت"، وبتفاؤل، حدوث إستجابة بنسبة 50 بالمئة).
- ***يمرر الكونغرس مخصصات دفاعية مكملة طارئة لمرة واحدة بمبلغ 30 مليار دولار.*** لن تمول المخصصات العمليات العسكرية في الخليج الفارسي فقط، بل إعتقد المشاركون في اللعبة بأنّ هذه المخصصات ستحاكي الإقتصاد الأميركي وتخفف بعضاً من المعاناة الإقتصادية.
- ***يوافق كل من الكونغرس والإدارة على زيادة التمويل لبرنامج مساعدات الطاقة المنزلية لذوي الدخل المنخفض.*** إفترض المشاركون بأنّ زيادات التمويل، الممررة عن طريق الكونغرس في شباط 2007، ستكون متناسبة مع زيادة المعدل الوطني في أسعار الطاقة المترلية (النفط، الغاز الطبيعي، الكهرباء، وأشياء أخرى مستخلصة من النفط).
- ***يخفض كل من الكونغرس والإدارة، مؤقتاً، الأعباء التنظيمية، وإلا ستتسبب بارتفاع أسعار الطاقة.*** إفترض المشاركون بأنّ الكونغرس، في آذار 2007، سوف يؤجل تنفيذ المعايير الإقتصادية للوقود والتخفيف من الخضوع "لقانون جونز" وأنظمة تنظيف الهواء المتعلقة بعمليات تطوير وتحسين محطات الطاقة.
- ***تنهي الحكومة الأميركية التعريفات المفروضة على مادة الإيثانول بـ 1 كانون الثاني 2007.*** هذا سيشجع عمليات إستيراد الإيثانول ويخفض أسعار تجارة المفرّق للوقود العضوي (بالنسبة للمستهلكين).
- ***لا تقوم الإدارة بأي تغيير في الضرائب على تجارة المفرق للبنزين والمازوت.*** هذه التوصية تدعم نمو العائدات الفيدرالية في زمن الإنفاق الزائد.
- ***تطلب الإدارة إذناً للسماح باستعادة الوضع النفطي الموجود في إحتياطات" ملاذ الحياة البرية الوطنية في المنطقة المتجمدة" (ANWR- منطقة تقع بين القطب الشمالي وشمال خط الأشجار الشمالية لأميركا الشمالية وأوراسيا)، والإحتياطات البحرية الموجودة غرب فلوريدا مباشرة.*** وإفترض المشاركون بأنّ الكونغرس سيمرر هذا التشريع القانوني في أواخر كانون الثاني 2007. كما أنّ المشاركين إفترضوا بأنّ هذه السياسة ستؤدي الى إنخفاض الضغط على أسعار النفط والبترين في الأسواق المستقبلية.

Chart 3 CDA 07-03

Projected Oil Shock to U.S. Employment

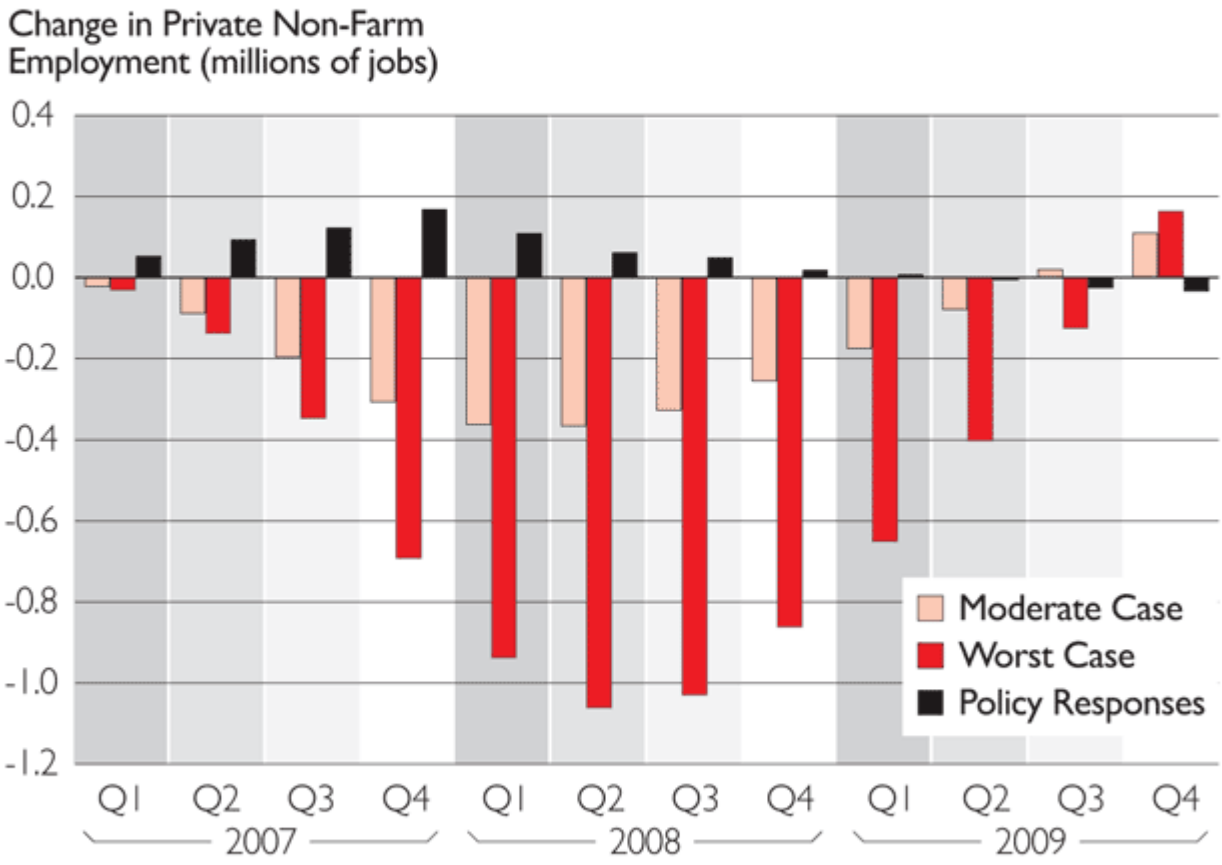

Source: Heritage Foundation estimates based on Global Insight's U.S. Macroeconomic Model.

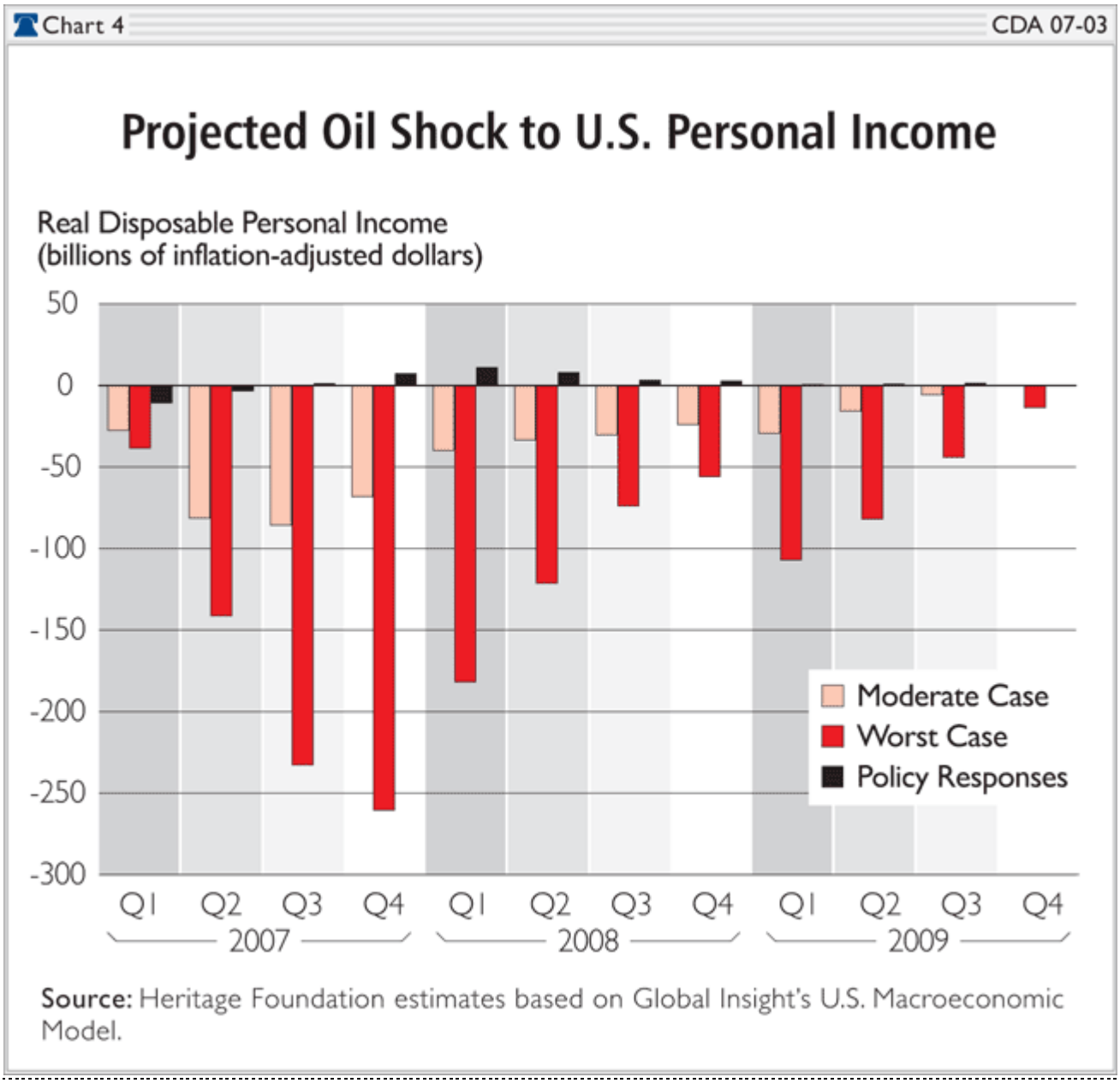

إجتياز الأزمة بسلام

لتحديد ما إذا كانت هذه التوصيات السياسية ستعوض عن بعض الأضرار الإقتصادية الناتجة بسبب الحصار النفطي، نفذ محللو مؤسسة هيريتاج هذه التوصيات في نفس النموذج الإقتصادي الذي إستُخدم لتقدير التأثيرات الإقتصادية الأصلية للسماح بإجراء مقارنات دقيقة. وكانت النتائج مؤثرة وملفتة. فالتوصيات السياسية تخلصت، عملياً، من كل النتائج السلبية الناشئة عن الحصار. فالمخططات من رقم (1) وحتى (4) تظهر نتائج المحاكاة لأسعار النفط الخام، الناتج القومي المحلي الحقيقي، العمالة، والمدخول الشخصي بظل 3 سيناريوهات: السيناريو المعتدل، السيناريو الأسوأ، وردود الفعل السياسية للمشاركين. في الواقع، لقد أبعدت كل المؤشرات الإقتصادية وردود الفعل السياسية المدمجة خطر التأثيرات السلبية للأزمة. وبالإجمال، كان للرد العسكري التأثير الأكبر، لأنه قصر من طول المعاناة في فترة الأزمة.

وعلى كل حال، زادت مخصصات الموازنة التكميلية من الإنفاق الدفاعي، الأمر الذي يساعد على المحافظة على الناتج القومي المحلي من السقوط بشكل بارز، حتى عند إرتفاع أسعار النفط.

بالإضافة الى ذلك، فإنّ الإفتقار للرد الحكومي (أو التأثير المحدود على السوق من خلال الأنظمة) ساعد بالسماح لقوى السوق بالتكيف مع الأزمة من دون وجود قيود وضوابط مصطنعة، حتى لا تكون صدمة الأسعار الشاملة قاسية جداً. أما الأهم، فهو أنّ التمرين أثبت أنّ النموذج يمكن أخذه بالحساب بشكل موثوق بسبب تأثيرات القرارات السياسية على قوى السوق، مما يجعله نموذجاً قابلاً للتطبيق لعمليات محاكاة مستقبلية.

الطريق نحو الأمام

كما هو الحال غالباً مع نموذج المرة الأولى، تم تحديد عدد من التغيرات التي ستحسن من الفاعلية الكلية للتمرين:

- توسيع عدد البلدان المغطاة بالنموذج، بحيث يتم أخذ ردات فعلها بالحساب.
- توفير عدد أكبر من خبراء الطاقة، الدفاع والسياسة خلال التمرين لتقديم الإرشاد والتوجيه حول القرارات السياسية. على سبيل المثال، يمكن لخبراء كهؤلاء تحديد المقدار المناسب لقانون دفاعي تكميلي طارئ.
- توجيه مجموعات مشاركة لتشير بوضوح الى النتائج المطلوبة للتوصيات السياسية. إنّ قياس النتائج المطلوبة مع النتائج الفعلية سيؤدي إلى توفير تقييم أفضل للفاعلية وللنتائج غير المقصودة للقرارات السياسية الفردية.

ويعرض التحليل أيضاً الى أنّ برنامج العمل المفصل والمخطط الصحيح لرد الفعل الأميركي لأية محاولة من قِبَل دولة معادية لإستخدام القوة المسلحة لقطع إمدادات الطاقة العالمية يفرض على الولايات المتّحدة أن تتولى زمام القيادة. إنّ رداً عسكرياً ما بقيادة أميركية يكون مركزاً على الأهداف الواضحة، ذات الصلة، والممكن إحرازها سيبرهن على التصميم الأميركي على حفظ ودعم حرية الملاحة، الأمر الذي سيكون أساسياً وحيوياً في تهدئة أسواق الطاقة العالمية وطمأنة المنتجين والمستهلكين. وفي نفس الوقت، فإنّ التقليل من الإنقطاع النفطي، إلى الحد الأدنى والتركيز على الإجراءات التي تحرر سياسات الطاقة والتراجع عن القيود التنظيمية سيسمح للسوق بأن يجد أفضل الحلول المبنية على أساس السوق وتلبية حاجات الطاقة العالمية.